

Distr.: General
17 August 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 15 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/797، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "عدم الانتشار". ووفقا لإجراء التصويت الذي اتفق عليه الأعضاء، والمبين في رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 (S/2020/253) - وهو إجراء تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) - حصل مشروع القرار على صوتين مؤيدين (الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية)، مع معارضة عضوين (الاتحاد الروسي والصين) وامتناع أحد عشر عضوا عن التصويت (إستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر). لم يعتمد مشروع القرار لعدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات. وعملا بذلك الإجراء، أرفق طيه نسخا من الوثائق ذات الصلة:

رسالتي المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن، التي طرحت فيها للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/797 (المرفق 1 والضميمة)؛
والرسائل الواردة من أعضاء مجلس الأمن لبيان مواقفهم الوطنية بشأن مشروع القرار (المرفقات من 2 إلى 16)؛

والبيانات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن فيما بعد، تعليلا لتصويتهم (المرفقات 17 إلى 27)؛
وبيان جمهورية إيران الإسلامية (المرفق 28).

وستصدر هذه الرسالة وضميمتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ديان تريانسياه دجاني
رئيس مجلس الأمن



المرفق 1

رسالة مؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

وفقا للإجراء الذي اتفق عليه أعضاء مجلس الأمن في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، على النحو المبين في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى جميع أعضاء المجلس (S/2020/253)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

ناقش أعضاء المجلس مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بند جدول الأعمال "عدم الانتشار". ووضع مشروع القرار ذلك، الوارد في الوثيقة S/2020/797 والمرفق طيه، باللون الأزرق.

وبصفتي رئيس مجلس الأمن، أ طرح مشروع القرار المذكور أعلاه للتصويت. وستبدأ فترة التصويت التي تمتد 24 ساعة غير قابلة للتمديد على مشروع القرار هذا في الساعة 17/30 من يوم الخميس، 13 آب/أغسطس 2020. وستنتهي فترة التصويت الممتدة 24 ساعة غير القابلة للتمديد في الساعة 17/30 من يوم الجمعة، 14 آب/أغسطس 2020.

ويرجى تقديم تصويتكم (تأييدا أو معارضة أو امتناعا) على مشروع القرار، علاوة على أي تعليق محتمل للتصويت، وذلك بإرسال رسالة موقعة من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة في غضون فترة التصويت غير القابلة للتمديد المبينة أعلاه والممتدة 24 ساعة إلى الموظف المسؤول بشعبة شؤون مجلس الأمن في الأمانة العامة للأمم المتحدة (sutterlin@un.org).

وأعتزم تعميم رسالة تتضمن نتائج التصويت في غضون ثلاث ساعات من انتهاء فترة التصويت الممتدة 24 ساعة. وأعتزم كذلك عقد جلسة لمجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو لإعلان نتيجة التصويت بعد انتهاء فترة التصويت بوقت قصير، بعد ظهر يوم الجمعة 14 آب/أغسطس 2020.

(التوقيع) ديان تريانسياه دجاني

رئيس مجلس الأمن

S/2020/797

الأمم المتحدة

Provisional
12 August 2020
Arabic
Original: English



الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى بيان رئيسه S/PRST/2006/15، وقراراته 1696 (2006) و 1737 (2006) و 1747 (2007) و 1803 (2008) و 1835 (2008) و 1929 (2010) و 2231 (2015)،

وإنه يسلم بأن التنفيذ الكامل لأحكام الفقرة 5 والفقرتين الفرعيتين (ب) و (هـ) من الفقرة 6 من المرفق بآء للقرار 2231 (2015) أمر أساسي لصون السلام والأمن الدوليين،

1 - يقرر، متصرفاً بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، أن تظل الفقرة 5 والفقرتان الفرعيتان (ب) و (هـ) من الفقرة 6 من المرفق بآء للقرار 2231 (2015)، بصرف النظر عن المدة المحددة في كل فقرة أو فقرة فرعية، سارية إلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك؛

2 - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره.

المرفق 2

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 13 آب/أغسطس المتعلقة بمشروع القرار بشأن "عدم الانتشار" (S/2020/797).

ووفقا للإجراء المحدد لاتخاذ قرارات في ظل الظروف الاستثنائية الحالية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، يسرني أن أشير إلى أن بلجيكا تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا. وستجدون تعليل التصويت في مرفق هذه الرسالة.

(التوقيع) فيليب كريدلكا

السفير

الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للسين لدى الأمم المتحدة

أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر فريقكم على دعمكم القوي والمستمر في تيسير إجراءات التصويت. وأرجو أن تتفضلوا بالإحاطة علما بأن الصين تصوت معارضة مشروع القرار الوارد في S/2020/797، الذي قدمته الولايات المتحدة، فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال "عدم الانتشار". أرجو أن تجدوا طيه تعليلي للتصويت باللغتين الصينية والإنكليزية.

(التوقيع) جانغ جون

السفير

الممثل الدائم للسين لدى الأمم المتحدة

المرفق 4

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المبعوث
الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 13 آب/أغسطس بشأن مشروع القرار S/2020/797، في إطار بند جدول الأعمال "عدم الانتشار".

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يصوت وفد الجمهورية الدومينيكية مؤيدا لمشروع القرار المذكور أعلاه.

(التوقيع) خوسيه سنغر وايسنغر

السفير

المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال
إستونيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم، سيدي الرئيس، وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، بأن وفد بلدي يتمتع عن التصويت على مشروع القرار S/2020/797، المتعلق ببنء جدول الأعمال "ءءم الانتشار".

(التوقيع) غيرت أوفارت

السفير

القائم بأعمال إستونيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 6

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائبة الممثل
الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أشير إلى الرسالة المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020، التي تدعو أعضاء المجلس إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة فيما يتعلق بحظر الأسلحة المفروض على إيران، والذي وضع باللون الأزرق تحت الرمز [S/2020/797](#).

تمتتع فرنسا عن التصويت.

(التوقيع) أن غيغن

السفيرة

نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بأعمال
ألمانيا لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على رسالتكم المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020، التي تشرعون فيها في إجراء تصويت مكتوب، تمشيا مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يلي تصويت جمهورية ألمانيا الاتحادية على مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "عدم الانتشار"، على النحو الوارد في الوثيقة [S/2020/797](#):

تمتتع جمهورية ألمانيا الاتحادية عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

وتجدون طيه تعليلا للتصويت.

(التوقيع) غونتر زاوتر

السفير

القائم بأعمال ألمانيا لدى الأمم المتحدة

المرفق 8

رسالة مؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 الموجهة من الممثل الدائم
لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجلس الأمن، بشأن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة
الأمريكية، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/797.

وأبين بموجبه أن إندونيسيا تمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور.

(التوقيع) ديان تريانسياه دجاني

السفير

الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للنيجر لدى الأمم المتحدة**

أكتب إليكم ردا على رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020، التي تدعو أعضاء المجلس إلى الإعراب عن تصويتهم على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/797، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في إطار بند جدول الأعمال "عدم الانتشار".

ووفقا للإجراءات المؤقتة المتفق عليها للاتخاذ القرارات خلال فترة القيود المفروضة بسبب جائحة فيروس كورونا، أتشرف بأن أشير إلى أن جمهورية النيجر تقرر الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المذكور.

(توقيع) عبدو أباري

السفير

الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

المرفق 10

**رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أقر باستلام رسالتكم المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 التي بدأت بموجبها إجراءات التصويت على مشروع القرار فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "عدم الانتشار" (S/2020/797).

ووفقا للإجراءات المتبعة لاتخاذ قرارات مجلس الأمن خلال فترة القيود المفروضة على التنقل في نيويورك بسبب جائحة فيروس كورونا، الواردة في الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس الموجهة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/253)، فإنني أعلمكم بأن الاتحاد الروسي يصوت معارضا لمشروع القرار S/2020/797.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا

السفير

الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

المرفق 11

رسالة مؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة
الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير إلى مشروع القرار S/2020/797 الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق ببند جدول الأعمال "عدم الانتشار".

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغكم بأن سانت فنسنت وجزر غرينادين تمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

(توقيع) إنغا روندا كينغ

السفيرة

الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

المرفق 12

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أشير إلى رسالتكم المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 بشأن مشروع القرار المتعلق بالمرفق باء للقرار
2231 (2015)، الوارد في الوثيقة S/2020/797 .

إن وفد جمهورية جنوب أفريقيا يمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور أعلاه.

وأرفق أيضا تعليلا للتصويت على مشروع القرار هذا.

(توقيع) جيرى ماثيوز ماتجيبلا

السفير

الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

**رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال لتونس لدى الأمم المتحدة**

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 الموجهة من الممثل الدائم لإندونيسيا،
بصفته رئيسا لمجلس الأمن، بشأن مشروع القرار S/2020/797 الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية فيما
يتعلق ببند جدول الأعمال "عدم الانتشار"، يشرفني أن أبلغكم، سيدي، بأن تونس تمتنع عن التصويت على
مشروع القرار هذا.

(توقيع) طارق الأدب

السفير

القائم بالأعمال لتونس لدى الأمم المتحدة

المرفق 14

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الأمن المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020، تمتع
المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار S/2020/797، فيما يتعلق ببنء جدول الأعمال "ءءم
الانتشار". ويرجى الاطلاع على تعليءنا للتصويت المرفق.

(توقيع) ءونائان أءن

السفير

القائم بالأعمال للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة
الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

فيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في إطار بند جدول الأعمال "عدم الانتشار" (S/2020/797)، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصوت مؤيدة لمشروع القرار.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

المرفق 16

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة 13 آب/أغسطس 2020 فيما يتعلق بمشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال المعنون "عدم الانتشار"، على النحو الوارد في الوثيقة S/2020/797، أود أن أبلغكم بأن فييت نام تمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور.

(توقيع) دانغ دينه كوي

السفير

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

لقد امتنعت بلجيكا عن التصويت على مشروع القرار S/2020/797 بشأن عدم الانتشار، إلى جانب شركائنا الأوروبيين الأعضاء في مجلس الأمن - ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (مجموعة الثلاثة) وإستونيا.

ويساور بلجيكا القلق إزاء الأثر السلبي المحتمل لانتهاج حظر الأسلحة التقليدية المفروض على إيران على الحالة الأمنية في المنطقة. ويجب معالجة هذه الشواغل.

ولا تزال بلجيكا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن أولوياتنا الرئيسية الحفاظ على ذلك الاتفاق، بما في ذلك من خلال ما يوفره من أدوات وإجراءات. ونؤيد جهود مجموعة البلدان الثلاثة والاتحاد الأوروبي لمعالجة الشواغل المتعلقة ببرنامج إيران النووي في إطار آلية تسوية المنازعات.

وترى بلجيكا أن النص المقترح قد يعرض للخطر الجهود الجارية الأوسع نطاقاً للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وقد ينطوي على مخاطر أمنية أكبر في الوقت الذي يقوض فيه مصداقية مجلس الأمن. وليست هذه هي الشروط التي تود بلجيكا أن تقوم في إطارها بمناقشة التحديات الأمنية في المنطقة. ونتطلع إلى المشاركة في مبادرة تدعم الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وإنجازاتها.

وتأسف بلجيكا لتدهور السياق الحالي، مما يؤثر سلباً على الامتثال للقرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. والآن أكثر من أي وقت مضى، ينبغي أن تسود الدبلوماسية. وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تزيد من تفاقم التوترات.

وبصفتي ميسر عملية القرار 2231، أود أيضاً أن أشير إلى الفقرة 2 من القرار 2231 (2015) التي

”تدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لدعم تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة، بما في ذلك عن طريق [...] الامتناع عن اتخاذ إجراءات تقوض تنفيذ الالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة“.

بيان الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، جانغ جون

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

لقد أبرمت خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا في تموز/يوليه 2015 بعد جهود طويلة وشاقة بذلتها جميع الأطراف المعنية. وباعتبار خطة العمل الشاملة المشتركة نتيجة للحكمة الجماعية والدبلوماسية المتعددة الأطراف، فقد حظيت بتأييد مجلس الأمن في القرار 2231 (2015) ولها قوة القانون الدولي. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أصبحت خطة العمل الشاملة المشتركة عنصراً أساسياً في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وعملاً إيجابياً في الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين والعالميين وممارسة جيدة لحل المسائل الإقليمية من خلال تعددية الأطراف.

ومن المؤسف أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت بصورة انفرادية انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة في أيار/مايو 2018، ثم أعادت بصورة تدريجية فرض جزاءات انفرادية غير قانونية على إيران. وقد دأبت الولايات المتحدة على تعزيز ما يسمى بسياسة الضغط الأقصى، وتحاول بكل الوسائل عرقلة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة من قبل أطراف أخرى، بل إنها طلبت من مجلس الأمن تمديد حظر الأسلحة التقليدية المفروض على إيران. وهذه الأعمال تنتهك القرار 2231 (2015) وتؤدي إلى زيادة تصعيد التوترات، ويعارضها المجتمع الدولي معارضة واسعة النطاق.

تعتقد الصين أن جميع أحكام القرار 2231 (2015) بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية من إيران وإليها، يجب تنفيذها بصدق. وأوضحت الصين مرات عديدة أن مشروع القرار S/2020/797 الذي قدمته الولايات المتحدة يتعلق بإعادة فرض الجزاءات على إيران. وهو استمرار لسياسة ممارسة الضغط الشديد، التي لا تتسق مع روح خطة العمل الشاملة المشتركة وأحكام القرار 2231 (2015). وليس لمشروع قرار الولايات المتحدة أي أساس قانوني ولا جدوى منه. وأعربت الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن عن تحفظاتها على مشروع القرار. ومع ذلك، تجاهلت الولايات المتحدة تلك الشواغل وأصررت على أن تطلب من مجلس الأمن اتخاذ إجراء بشأنه. وعليه، صوتت الصين معارضة لمشروع القرار بهدف صون سلطة مجلس الأمن والنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، فضلاً عن السلام والاستقرار الإقليميين.

وادعت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا مؤخرا أنها سوف تلجأ إلى آلية إعادة فرض الجزاءات. وبعد انسحابها من خطة العمل، لم تعد الولايات المتحدة من الأطراف في الخطة، وبالتالي فهي غير مؤهلة للجوء إلى تلك الآلية. وتعتقد الأغلبية الساحقة من أعضاء مجلس الأمن أن محاولة الولايات المتحدة لا أساس قانوني لها. وإذا أصررت الولايات المتحدة على ذلك بغض النظر عن الرأي العام الدولي، فإن مصيره الفشل كما حدث اليوم.

وتدل نتيجة التصويت مرة أخرى على أن الأحادية لا تحظى بأي دعم وأن التسلسل مصيره الفشل. وأي محاولة لوضع المصلحة الخاصة فوق المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي ستؤدي إلى طريق مسدود. وفي سعيها الأحادي "أمريكا أولاً" في السنوات الأخيرة، تخلت الولايات المتحدة عن التزاماتها الدولية وانسحبت من الاتفاقات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية، مما قوض مصداقيتها. وفي الوقت الذي يجتاح فيه مرض فيروس كورونا العالم، تغض الولايات المتحدة الطرف عن تأثير الجائحة على إيران وعن

نداء الأمين العام والعديد من البلدان، وترفض رفع الجزاءات الأحادية التي تفرضها على إيران، مما يجعل الأمور أسوأ بالنسبة للشعب الإيراني. ونحث الولايات المتحدة على التخلي عن الأحادية ووقف الجزاءات الأحادية الجانب واختصاصاتها الطويلة الذراع. وينبغي أن تتخذ موقفاً معقولاً وواقعياً، وأن تعود إلى المسار الصحيح باحترام خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) وأن تعمل مع الأطراف المعنية للحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وعلى السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقد أكدت الصين مرارا وتكرارا أن الحوار والتشاور الدبلوماسيين هما الطريق الصحيح الوحيد للمضي قدما. ويكتسي الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها أهمية حيوية. وينبغي أن نسهل الحوار والتشاور بين الأطراف المعنية من خلال القنوات القائمة، بما في ذلك اللجنة المشتركة وإنشاء آلية جديدة للتعاون الإقليمي، لمعالجة الخلافات بين بلدان المنطقة على النحو الواجب. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي من أجل التمسك معاً بخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). وستعمل الصين دائما الى جانب الإنصاف والعدل الدوليين وصون التعددية والسلام والاستقرار العالميين. وستعمل جاهدة من أجل التسوية السياسية للمسألة النووية الإيرانية.

المرفق 19

بيان القائم بأعمال إستونيا، غيرت أوفارت

اتسمت أنشطة إيران الخبيثة والمزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط بالتهور وعدم المسؤولية وتتطلب الاهتمام الكامل من مجلس الأمن. وقد سلطت الولايات المتحدة الضوء على مسألة هامة ويتعين حلها.

ويقدم التقرير التاسع للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2020/531) تقييماً يشير إلى عدة انتهاكات من جانب إيران للأحكام المتعلقة بنقل الأسلحة. وندين بشدة الهجمات التي تعرضت لها منشآت أرامكو النفطية ومطار أبها الدولي، التي نُفذت بأسلحة إيرانية الأصل.

ولذلك، تتشاطر إستونيا تماماً الشواغل المتعلقة بالرفع المتوقع لحظر الأسلحة التقليدية في تشرين الأول/أكتوبر 2020، على النحو المبين في القرار 2231 (2015). وذلك ما لا تدل عليه تصرفات إيران. ونتفق مع الولايات المتحدة وشركائنا الأوروبيين على أنه ربما يكون لإنهاء حظر الأسلحة عواقب وخيمة على المنطقة وأمنها. وينبغي أخذ هذه الشواغل على محمل الجد. وندعم جهود الولايات المتحدة الرامية إلى التصدي لها.

غير أن هناك تهديداً آخر صادراً من إيران - وهو تهديد كان قد تم التقليل منه بشكل كبير من خلال إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة واتخاذ القرار 2231 (2015) الذي أيد تلك الخطة. وما زال موقف إستونيا الثابت يتمثل في أن خطة العمل تؤدي دوراً رئيسياً في دعم نظام عدم الانتشار النووي، وهي ركيزة مهمة للأمن الإقليمي والدولي. ولا يزال الاتفاق، في الوقت الراهن، أفضل أداة متاحة لتوفير الضمانات اللازمة للمجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي. فنحن لا نرغب في انهياره ولكن يساورنا القلق إزاء المساعي التي قد لا تتوافق مع هدف الحفاظ على خطة العمل.

ولذلك السبب، قررت إستونيا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار S/2020/797 الذي اقترحتة الولايات المتحدة.

وندعو جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى أن يستكشفوا مع الولايات المتحدة، خيارات بناءة لمعالجة الآثار التي ستترتب عن رفع القيود المفروضة على الأسلحة على الأمن والاستقرار الإقليميين.

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغن

[الأصل: بالفرنسية]

تؤكد فرنسا من جديد التزامها بدعم خطة العمل الشاملة المشتركة وقرار المجلس 2231 (2015) الذي أيدها. وبسبب التزامنا المستمر بخطة العمل فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات إيران لالتزاماتها النووية بموجب الاتفاق. ونحث إيران على التراجع فوراً عن جميع التدابير التي تتعارض مع خطة العمل، وسنواصل جهودنا الحالية في إطار آلية تسوية المنازعات التابعة لـ خطة العمل لإعادة إيران إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل هذه.

كما يساورنا قلق عميق من إجراءات إيران المزعزعة للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك انتهاكاتها المتكررة لأحكام القرار 2231 (2015) بشأن الأسلحة التقليدية، بما في ذلك عمليات نقلها إلى اليمن ولبنان وسوريا والعراق وجهات أخرى من غير الدول. وفي هذا السياق، فإنه ربما تكون لرفع الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على الأسلحة التقليدية بموجب القرار 2231 (2015) المقرر تنفيذه في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار الإقليميين. ونشاط العديد من أعضاء مجلس الأمن وبلدان المنطقة الشعور بالقلق من هذه المسألة. وأعرب عن ذلك وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في عدة مناسبات وأكدوه مرة أخرى في بيانهم المؤرخ 19 حزيران/يونيه.

ولكن امتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع القرار S/2020/797 لأنه ليس رداً مناسباً على التحديات التي يفرضها انتهاء الحظر، ومن غير المرجح أن يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة بسبب عدم الاتفاق بين أعضاء المجلس، كما أنه ليس أساساً مناسباً للعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

وما زلنا نسترشد بهدف احترام سلطة مجلس الأمن ونزاهته والحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليميين ونظام عدم الانتشار النووي. وينبغي الاستفادة من الفترة التي تسبق انتهاء القيود للنظر بحسن نية في جميع الخيارات الدبلوماسية.

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

لا تزال ألمانيا ملتزمة بالتنفيذ الكامل للقرار 2231 (2015)، الذي يؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة. وبالتعاون مع فرنسا والمملكة المتحدة، نعمل جاهدين للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، على الرغم من التحديات الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في أيار/مايو 2018 وعدم امتثال إيران المنهجي للالتزامات الرئيسية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة منذ تموز/يوليه 2019، وسنواصل جهودنا. ونحن لا نزال ملتزمين بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة ونحث إيران على التراجع عن جميع التدابير التي لا تتفق مع الاتفاق واستئناف الامتثال الكامل دون تأخير.

وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق عميق إزاء سلوك إيران في المنطقة. ومنذ اتخاذ القرار 2231 (2015)، انتهكت إيران مرارا أحكام القيود التي فرضها مجلس الأمن على الأسلحة التقليدية، بما في ذلك من خلال نقل الأسلحة إلى اليمن ولبنان وسورية والعراق، بما في ذلك إلى جهات من غير الدول. ولذلك، فإننا نشاطر القلق الذي أعرب عنه عدد من أعضاء المجلس بشأن الموعد المقرر لانتهاء القيود التي فرضها مجلس الأمن على إيران فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية في تشرين الأول/أكتوبر. وقد أوضح وزراء خارجية فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا أن انتهاء هذه القيود ستكون له آثار على الأمن والاستقرار الإقليميين.

ومع ذلك، امتنعت ألمانيا عن التصويت على مشروع القرار S/2020/797 لأنه لا يمكننا من التصدي بفعالية للمخاطر المحددة أعلاه وتحسين الأمن والاستقرار في المنطقة. كان من الواضح أن مشروع القرار لن يحظى بتأييد مجلس الأمن. بل نعتقد أنه كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت والمزيد من المشاورات للبحث عن طريق للمضي قدما يمكن أن يوفر إجابات كافية للتحديات الناشئة عن انتهاء فترة حظر الأسلحة، ويكون مقبولا لجميع الدول الأعضاء في المجلس.

وما فتئنا نتحاور مع أعضاء المجلس من هذا المنطلق وناقشنا عددا من السبل الممكنة للمضي قدما. ونحن على استعداد لمواصلة هذه المناقشات بغية إيجاد طريقة عملية للمضي قدما تعالج شواغلنا الجماعية. وفي هذا الصدد، نسترشد بأهداف دعم سلطة مجلس الأمن ونزاهته، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين والحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها حجر زاوية للأمن الإقليمي والنظام العالمي لعدم الانتشار.

بيان الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسياه دجاني

تؤكد إندونيسيا من جديد دعمها والتزامها بإعمال القرار 2231 (2015)، وخطة العمل الشاملة المشتركة والأمن والاستقرار الإقليميين. ونحيط علماً ببعض المسائل المتصلة بالشواغل المحددة التي حاول مشروع القرار S/2020/797 معالجتها. غير أننا لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد مشروع القرار.

وترى إندونيسيا أن مشروع القرار الحالي لا يتماشى مع خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، من الصعب أن نرى فعاليته في الإسهام بشكل إيجابي في مسائل عدم الانتشار أو الأمن الإقليمي.

إن تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة برمتها بحسن نية هو السبيل الوحيد لضمان بقاء البرنامج النووي الإيراني سلمياً.

وامتنعت إندونيسيا عن التصويت على مشروع القرار S/2020/797 لأنها تعتقد أنه ينبغي، في المضي قدماً في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين، تأكيد الالتزامات المتعددة الأطراف المتفق عليها سابقاً، ولا سيما خطة العمل الشاملة المشتركة، وتفعيلها. يجب على جميع الأطراف الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار وتدهور البيئة اللازمة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلاً عن الوفاء الكامل بالتزاماتها.

وندعو إيران إلى استئناف الامتثال لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بالكامل، وكذلك سائر المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة للوفاء بالتزاماتهم بشكل كامل وفعلي. وما زلنا نشعر بالأسف لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، ونأمل بصدق أن تنظر الولايات المتحدة في الانضمام مجدداً. كما ندعو جميع الأطراف إلى حل خلافاتها سلمياً من خلال الحوار، وعند الاقتضاء، في المحافل المحددة، مثل آلية تسوية المنازعات التابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي حين أن جميع الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة تتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة بشكل شامل وسلس، فإن القرار 2231 (2015) يطالب جميع أعضاء المجتمع الدولي بالاضطلاع بدور داعم لتحقيق هذه الغاية.

وإندونيسيا على استعداد للعمل معاً بشكل بناء لحل هذه المسألة.

لنضع جميعاً في اعتابنا هدفاً مشتركاً المتمثل في صون السلم والأمن، ولذلك، دعونا نعمل دون تردد من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، والتقييد بسيادة القانون، وتمكين تحقيق السلام والتنمية المستدامين في كل مكان.

بيان البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

صوت الوفد الروسي معارضا لمشروع القرار S/2020/797، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حظر الأسلحة المفروض على إيران.

إننا نعارض باستمرار المحاولات الرامية إلى فرض حظر أسلحة على إيران من خلال مجلس الأمن. ولم يتم ربط إجراء الموافقة على نقل الأسلحة على أساس كل حالة على حدة من إيران وإليها في القرار 2231 (2015) بحق إيران في تطوير برنامجها النووي السلمي ولا بالخضوع لأي شروط أخرى. ومنذ البداية، كان الحظر مؤقتاً؛ وجرى فرضه لمدة خمس سنوات بالضبط ولم يكن من المفترض إطلاقاً أن يتم تمديده. وما زلنا ننتقل من فرضية أنه ليس هناك أسباب قانونية أو أي أسباب أخرى لإعادة النظر في هذا النهج.

وعلاوة على ذلك، فإن اقتراح الولايات المتحدة يشكل انتهاكاً واضحاً للمرفق باء للقرار 2231 (2015)، الذي ينص بوضوح على أن الطريقة المشروعة الوحيدة لمراجعة الجدول الزمني لنظام نقل الأسلحة المذكور أعلاه هي اتخاذ قرار بتوافق آراء اللجنة المشتركة المعنية بخطة العمل الشاملة المشتركة. بيد أن الولايات المتحدة تخلت عن الحق في استخدام هذه الأداة لأنها انسحبت عمداً وصراحة من الخطة في عام 2018.

ولا تزال روسيا ملتزمة تماماً بخطة العمل الشاملة المشتركة. فقد كان اعتمادها في عام 2015 إنجازاً سياسياً ودبلوماسياً بارزاً ساعد على درء خطر نشوب نزاع مسلح وعلى تعزيز عدم الانتشار النووي.

ونعتقد اعتقاداً قوياً أن هناك بديلاً للتهديدات والابتزاز والمواجهة والإكراه. ويكمن الحل المقبول للأطراف في مجال الإجراءات المتعددة الأطراف التي تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف الإقليمية الفاعلة. وقد حان الوقت لبدء حوار إقليمي واسع يضم جميع الأطراف المهتمة لتخفيف حدة التوترات والبحث عن قرارات عملية قائمة على الحلول التوفيقية. يمكن حل كل هذه المشاكل إذا تعامل كل منا مع مواقف الآخر بما يلزم من إيلاء للاعتبار وبمسؤولية، مع العمل في ظل الاحترام وبروح جماعية.

وبناء على ذلك، اقترح رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين، في 14 آب/أغسطس، عقد اجتماع عن طريق الإنترنت لرؤساء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بمشاركة رئاستي ألمانيا وإيران، في أقرب وقت ممكن، بهدف تحديد الخطوات التي يمكن أن تمنع حدوث مواجهة أو تصاعد في التوتر داخل مجلس الأمن. وقد قمنا اليوم بتعميم نص بيانه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وخلال اجتماع القادة هذا، يقترح الاتحاد الروسي الاتفاق على معايير للجهود المشتركة الرامية إلى تيسير إنشاء آليات يعول عليها في منطقة الخليج الفارسي لكفالة الأمن وبناء الثقة.

وندعو شركاءنا إلى النظر بعناية في هذا المقترح. فبغير ذلك، يمكن أن نشهد مزيداً من التصعيد في التوتر وتزايد خطر نشوب نزاع. يجب تجنب ذلك. وروسيا على استعداد للعمل بشكل بناء مع كل الأطراف المهتمة بإبعاد الحالة عن حافة الهاوية.

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

ترى جنوب أفريقيا خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها أحد أهم الإنجازات الدبلوماسية في مجال عدم الانتشار النووي منذ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعتقد أنها نموذج يحتذى في العمل الجماعي لتوطيد دعائم السلام من خلال التعاون على أساس اتفاق ملزم، ولذلك ينبغي أن يأتي الحفاظ عليها وتنفيذها في المقام الأول. ونرى أيضاً أن خطة العمل قد ساهمت بشكل كبير في خفض التوترات بشأن برنامج إيران النووي وهي لا تزال حيوية في تعزيز السلام والاستقرار وتطبيع العلاقات.

إن امتناع جنوب أفريقيا عن التصويت على مشروع القرار (S/2020/797) المعروف علينا اليوم يستند إلى قناعتنا بأن المشاركين في خطة العمل وجميع أعضاء المجلس يجب أن يظلوا أوفياء للالتزامهم بدعم وتنفيذ القرار 2231 (2015). ولذا فمن المهم للغاية أن تتخذ جميع الأطراف خطة العمل تنفيذياً كاملاً من أجل استعادة الثقة في الاتفاق وتجنب أي إجراء من شأنه أن النيل من سلامة القرار 2231 (2015) وخطة العمل.

وترى جنوب أفريقيا أن مشروع النص الذي قدمته الولايات المتحدة لا يتماشى للأسف مع هذا الالتزام ومن شأنه أن يقوض القرار 2231 (2015) وخطة العمل. ولا يؤدي عدم الامتثال لأي من قرارات المجلس إلا إلى تقويض مصداقية المجلس في أداء ولايته المركزية.

وعلاوة على ذلك، ترى جنوب أفريقيا أن أي مبادرة تخرج عن نطاق التوازن الدقيق الذي أرسته خطة العمل تهدد بخطر قلب الموازين بدرجة أكبر، وتزيد بالتالي من التهديد الشديد أصلاً المحيق باستمرار هذا الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس. ولذلك نشجع الطرفين على استنفاد جميع الخيارات ضمن آلية تسوية المنازعات التابعة للخطة قبل النظر في خيارات من خارجها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكيك بنود الاتفاق.

ونحن قلقون من أن أي تقويض لخطة العمل لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات، ونرى بالتالي أن هذه مسألة يمكن معالجتها على أفضل وجه من خلال الحوار التشاوري بين جميع الأطراف في الخطة، خارج مجلس الأمن. وهذا من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من إمكانية خلق المزيد من التوترات في مجلس منقسم بالفعل. وفي محاولة لتجنب أي تدابير من شأنها أن تتال من سلامة عمليات المجلس، ستواصل جنوب أفريقيا تشجيع جميع الأطراف المشاركة في خطة العمل على التصرف بمسؤولية وبطريقة تعزز السلام وتبني الثقة والاطمئنان بين الدول.

وستظل جنوب أفريقيا مصممة على دعم الجهود الرامية إلى حل التوترات بين جميع الجهات المعنية، وستشجع الحوار دائماً بدلاً من العدائية من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت بالفعل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، لكون هذه الأمور أساسية لصون السلم والأمن الدوليين على نحو أشمل.

المرفق 25

بيان البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

لقد أعرينا مراراً عن قلقنا إزاء سلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، بما في ذلك نقل الأسلحة إلى اليمن ولبنان وسورية والعراق، في انتهاك للقرار 2231 (2015).

ولذلك، فإننا نشاطر عدداً من أعضاء المجلس القلق الذي أعبوا عنه بشأن الموعد المقرر لانقضاء أجل القيود الحالية المتعلقة بالأسلحة، المفروضة على إيران في تشرين الأول/أكتوبر. وقد أوضح وزراء خارجية مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بجلاء أن انقضاء أجل هذه القيود ستكون له آثار كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين.

وقد امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع القرار هذا (S/2020/797) لأنه كان واضحاً أنه لن يحظى بتأييد المجلس ولن يمثل أساساً لتحقيق توافق الآراء. ولذلك فلن يسهم في تحسين الأمن والاستقرار في المنطقة. غير أننا على استعداد للعمل مع أعضاء المجلس والمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة سعياً لإيجاد طريق يمكن به كفالة دعم المجلس.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالخطة بحزم ويمنع إيران من تطوير سلاح نووي. ونحن ملتزمون، مع زملائنا الفرنسيين والألمان، بالمضي قدماً في مفاوضات آلية تسوية المنازعات، مع الرغبة في إعادة إيران إلى الامتثال للاتفاق.

ولا نؤيد تحركاً للارتداد عن الخطة في هذا الوقت، وهو ما لا يتفق مع جهودنا الحالية للحفاظ عليها.

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

من الحقائق الثابتة التي لمسناها خلال السنوات الـ 75 الماضية أن الأمم المتحدة نادرا ما ترقى إلى مستوى مثلها وأنها كثيرا ما تقع ضحية لأضيق المصالح السياسية لأعضائها. وقد كان اليوم أحد تلك الأيام، إذ تبذرت أسوأ نزعة للأمم المتحدة في مجلس الأمن.

عندما توليت هذا المنصب، قبل عام بالضبط تقريبا، أوضحت لجميع أعضاء مجلس الأمن أن مصداقية هذه الهيئة في حالة يرثى لها. وقلت أن هناك الكثير على المحك بما لا يسمح بترك أهمية مجلس الأمن تتلاشى جراء فقدانه للهدف في خضم عزه عن القيام بوظيفته.

فقد شككت هذه الهيئة للنهوض بالسلام والأمن العالميين، ولا ينبغي لأي منا أن يجد صعوبة في فهم ما يتطلبه ذلك منا. ومع ذلك، تشعر الولايات المتحدة اليوم بالاشمئزاز - ولكنها لم تُفاجئ - فيما أعطت الأغلبية الواضحة من أعضاء المجلس الضوء الأخضر لإيران لشراء وبيع جميع أنواع الأسلحة التقليدية. إن إخفاق المجلس اليوم لن يخدم السلم ولا الأمن. بل إنه سيؤجج النزاعات أكثر وسيؤدي إلى المزيد من انعدام الأمن.

إن عدم مواجهة هذا التحدي الأخلاقي يعطي شرعية للدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم، لا لشيء سوى لحفظ ماء الوجه وحماية صفقة سياسية فاشلة أبرمت خارج المجلس. وتجدر الإشارة إلى أنها صفقة معيبة، لا تزال إيران غير ممتثلة لالتزاماتها بموجبها إلى حد كبير.

وقد تحدثت في المجلس عن سلوك إيران الخبيث. وتحدثت عن مخاطر السماح للنظام الإيراني باستيراد وتصدير أسلحة جديدة وأكثر قوة. وتحدثت إلى كل عضو عن التصميم الأمريكي على احتواء التهديد الإيراني. واليوم، أفضل أن يتحدث أعضاء مجلس الأمن الذين عارضوا مشروع القرار هذا (S/2020/797) أو التزموا الصمت بشأنه.

فليتحدثوا إلى الأمهات في اليمن اللاتي يشاهدن أطفالهن يذبلون ويموتون كنتيجة مباشرة لدعم إيران للمتمردين الحوثيين. وليخبروهن كيف يعمل مجلس الأمن بما يخدم مصالحهن.

فليتحدثوا إلى العائلات في سورية التي تمزقت كنتيجة مباشرة لدعم إيران لنظام الأسد. وليخبروها بأن مجلس الأمن يسمع مناشداتها.

فليتحدثوا إلى أبناء الشعب اللبناني الذين لا يزالون يعانون من كارثة مرفأ بيروت ويعرفون تماما تأثير إيران وحزب الله الضار على بلدهم.

وليتحدثوا إلى بلدان المنطقة - البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل - التي ناشدت المجلس أن يفعل الصواب وما هو واضح وما هو أخلاقي وأن يمدد حظر الأسلحة المفروض على إيران. وليخبروا هذه البلدان بأن مجلس الأمن أقر بالتهديد العاجل الذي تشكله إيران وليذكرها بأنها تشكل أهدافا للصواريخ الإيرانية وغيرها من الاعتداءات، كما أكد الأمين العام في تقريره الأخير عن القرار 2231 (2015) (S/2020/531). وليخبروها بأن آخر شيء سيفعله مجلس الأمن هو التسبب في سباق تسلح إقليمي من خلال إطلاق العنان لقدرة إيران على شراء بطاريات صواريخ متطورة وطائرات مقاتلة ودبابات وأسلحة حديثة أخرى.

وأخيراً، فليتحدثوا إلى الشعب الإيراني الذي يعيش تحت القمع العنيف المستمر بلا هوادة الذي يمارسه هذا النظام منذ أكثر من 40 عاماً. وليخبروه بأن مجلس الأمن يتقهم محنته ويدعم صرخاته اليائسة من أجل الحرية.

إنني لم أسمع بعد عضواً واحداً في المجلس يطرح حجة الأمن القومي بأنه ينبغي أن تكون إيران قادرة على شراء الأسلحة وبيعها بحرية - ولا تعتقدوا للحظة واحدة أنني شعرت بالضجر من محاولة إقناع المجلس بالعودة إلى الغرض الأساسي من وجوده والتركيز على الآثار الإنسانية لأعماله.

إن هزيمة مشروع القرار هذا تبين تماماً حالة المجلس الراهنة المتمثلة في الشلل والتقاعس في مواجهة التهديدات المتزايدة. لقد كانت الأسئلة المطروحة علينا اليوم بسيطة. فهل فعلت إيران أي شيء يبرر إعادة النظر في وضعها بوصفها الدولة الأولى الراعية للإرهاب في العالم؟ وهل ينبغي رفع القيود المفروضة على الأسلحة التي فرضتها الأمم المتحدة منذ 13 عاماً؟

لقد التمس أعضاء هذه الهيئة اللجوء إلى بقايا الاتفاق النووي الإيراني الفاشل بدلاً من الاعتراف بهذه الأسئلة. وأصبح الحفاظ على آخر خيوط تلك الصفقة هو الهدف وليس مصالح البشرية أو السعي إلى السلام.

وحتى في هذا السياق، أذكر زملائي، ممثلي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، بأن حكوماتهم أوضحت في حزيران/يونيه الماضي ما يلي:

”... نعتقد أنه سيكون للرفع المزمع لحظر الأسلحة التقليدية الذي فرضته الأمم المتحدة بموجب القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر المقبل آثار كبيرة على الأمن والاستقرار الإقليميين“.

ويبدو أن هذا الاعتقاد لم يدم طويلاً.

لقد تصرفت الولايات المتحدة بحسن نية طوال هذه العملية وأوضحت لجميع الأطراف أن الفشل ليس خياراً. والولايات المتحدة لها كل الحق، بموجب القرار 2231 (2015)، في مباشرة عملية إعادة فرض أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة. وخلال الأيام المقبلة، سنتقي الولايات المتحدة بهذا الوعد بعدم التوقف عند أي شيء لتمديد حظر الأسلحة.

وستصمد رؤية إدارة ترامب للسلام في الشرق الأوسط أمام الفشل الذريع لمجلس الأمن. ويوم أمس، جاء الاتفاق التاريخي الذي أبرم بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ليشهد مرة أخرى على صحة تلك الرؤية.

إن الولايات المتحدة قوة للخير في العالم. وعندما تفشل تعددية الأطراف، لن نفشل نحن. وسيتعقب التاريخ بسهولة مسار القيادة في هذا العصر، وللأسف فإنه لن يمر عبر مجلس الأمن.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

إن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية والقرار 2231 (2015) أمران حاسمان لعدم انتشار الأسلحة النووية ولتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والأمن الدولي. وأود أن أؤكد على النقاط التالية بخصوص هذه المسائل الهامة:

أولاً، انتهجت فييت نام بصرامة سياسة احترام الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والالتزامات والاتفاقات الدولية والتمسك بها.

ثانياً، نكرر دعمنا للقرار 2231 (2015) وخطة العمل المشتركة الشاملة المشتركة. وندعو الأطراف المعنية إلى دفع الحوار والمفاوضات قدماً لحل الخلافات وتنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً. ومن الضروري أيضاً أن تمارس الأطراف ضبط النفس والامتناع عن القيام بأي أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوتر وإضعاف الثقة.

ثالثاً، نتابع عن كثب التطورات في الشرق الأوسط. إن صون السلام والاستقرار في المنطقة يؤدي دوراً هاماً في السلم والأمن الدوليين. وتتحمل الأطراف في خطة العمل ودول المنطقة المسؤولية الرئيسية عن السلام والاستقرار الإقليميين، فضلاً عن تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل. إننا نرفض جميع الوسائل غير القانونية لإمداد الأطراف في النزاعات والحروب بالأسلحة، مما قد يؤدي إلى التواطؤ معها، أو إلى مزيد من التوترات أو النزاعات في الشرق الأوسط.

أخيراً وليس آخراً، سيكون للسلام والأمن في الشرق الأوسط صدى يتجاوز المنطقة إلى حد بعيد. ومن الضروري جداً أن ينظر مجلس الأمن بعناية في المسائل المتعلقة بالقرار 2231 (2015). وبالنظر إلى نتائج التصويت اليوم وغيرها من التطورات الأخيرة ذات الصلة، بات من الأهمية بمكان أن تسعى الأطراف المعنية إلى مواصلة الحوار، بهدف التوصل إلى حل شامل ومقبول لدى جميع الأطراف ذات الصلة، تنفيذاً للقرار 2231 (2015) وخطة العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار المشتركين في المنطقة. وفييت نام على استعداد لتقديم مساهمة إيجابية في هذه العملية.

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

ينظر مجلس الأمن اليوم في مشروع قرار (S/2020/797) يقدمه بلد لديه سجل طويل ومظلم من الافتراءات والتضليل في جميع أنحاء العالم، وليس بجديد على المجلس نشر مثل هذا الزيف. ويبدو أن الولايات المتحدة، من أجل تعزيز مصالحها السياسية المدفوعة بقصر النظر، مدمنة على نشر الأكاذيب. إن حبل الكذب قصير.

لقد حاولت الولايات المتحدة، على مدى سنوات عديدة، مستغلة عضويتها الدائمة في المجلس، تصوير إيران على أنها تهديد للسلم والأمن الدوليين واقتراح جزاءات ضد إيران. ومن الأمثلة على ذلك اقتراحها الحالي بفرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى أجل غير مسمى على بلدي. فهل هناك أي مبرر قانوني وموضوعي سليم لهذا العمل؟ وهل يمكن اعتبار استيراد وتصدير الأسلحة من جانب إيران تهديداً للسلم والأمن الدوليين؟ وما هو الهدف النهائي للولايات المتحدة من هذه الممارسة برمتها؟

ومن المنظور القانوني، لا يمكن، بموجب القرار 2231 (2015)، بعد إنهاء القيود الحالية، فرض حظر توريد أسلحة على إيران للأسباب التالية:

أولاً، وفقاً لخطة العمل الشاملة المشتركة، المرفقة بالقرار 2231 (2015)، والتي أصبحت، من خلال إقرار المجلس لها، ملزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء، لن يفرض مجلس الأمن جزاءات جديدة.

ثانياً، سيتعارض ذلك مع سياسة "التحول الأساسي" التي اعتمدها المجلس، وكذلك ضد "رغبته في إقامة علاقة جديدة مع إيران"، على النحو الذي أكده وأعرب عنه القرار 2231 (2015).

ثالثاً، سيتعارض ذلك أيضاً مع نية المجلس، المعرب عنها في القرار 2231 (2015)، بشأن "تشجيع وتيسير إقامة علاقات وأواصر تعاون طبيعية مع إيران في المجالين الاقتصادي والتجاري"، والتي تشمل بطبيعة الحال تجارة الأسلحة أيضاً.

رابعاً، إن أي تغيير في التدابير أو الجداول الزمنية المتفق عليها بالفعل سيؤدي، من خلال تغيير التوازن المصاغ جيداً والمكرس في القرار 2231 (2015)، إلى التأثير على أجزاء أخرى عديدة منه. ويستند القرار، كما يعرّف نفسه، إلى "نهج تدريجي" ويتضمن "الالتزامات المتبادلة"، التي يخضع تنفيذها وإنهائها لأجل زمنية محددة ويلزم الدول بالامتثال لأحكامه "على مدى الفترات المحددة لها".

خامساً، سيتعارض ذلك مع دعوة مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء "لدعم تنفيذ خطة العمل" والامتناع "عن إتيان أعمال تعيق الوفاء بالالتزامات المنبثقة عن خطة العمل"، وكذلك "تنفيذها بصورة تامة وفقاً للجدول الزمني المحدد" في خطة العمل.

ووفقاً للمرفق باء للقرار 2231 (2015)، يجوز استعراض "مدة" الترتيبات، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالأسلحة. غير أن المرفق باء مصمم بطابعه لضمان إنهاء الأحكام بما يتماشى مع الجداول الزمنية المتفق عليها، حيث يجب أن يتخذ المجلس قراراً كهذا بناء على توصية توافقية للجنة المشتركة، التي لا تضم في عضويتها الولايات المتحدة، باقتراح تمديد من هذا القبيل، ولن تقبل إيران، بصفتها عضواً في اللجنة، هذا الاقتراح.

سادساً، من الواضح تماماً أن أي حظر على الأسلحة ضد إيران سيتعارض مع جميع الوعود التي قُدمت لإيران في أجزاء مختلفة من القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة التي أقرها المجلس. ويمكن أن يشكل ذلك سابقة خطيرة، مما يضعف سلطة المجلس ويقوض الثقة في المجلس وفي قراراته، وبالتالي في الأمم المتحدة نفسها. غير أن مبادئ العدالة وسيادة القانون والحوار والدبلوماسية والثقة ستكون الضحايا الرئيسيين لذلك.

سابعاً، حتى خارج إطار خطة العمل المشتركة الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015)، اللذين لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو إغفالها بسبب أهميتهما الموضوعية المباشرة، لا يجوز لمجلس الأمن فرض جزاءات إلا عندما يقرر "ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان"، والأهم من ذلك، استفاد استخدام جميع الحلول الممكنة غير الجزاءات، التي يجب أن تكون الخيار الأخير إذا لزم الأمر. والسؤال الآن هو ما إذا كانت هذه الشروط قائمة فيما يتعلق بإيران، مما يسمح للمجلس بأن يتصرف. ولا يمكن بالطبع إجراء هذا التقييم في فراغ أو على أساس الدوافع السياسية والافتراءات والأكاذيب والتهم الزائفة من جانب عضو معين أو أعضاء معينين في المجلس؛ بل يجب أن يستند إلى الحقائق الموضوعية التي لا يمكن دحضها، وهي حقائق الواقع الأمني في المنطقة.

فلنلق نظرة سريعة على الحالة في المنطقة، بدءاً بسياسات وممارسات الولايات المتحدة، وهي بلد لا يقع في منطقتنا ولكنه ما فتئ طوال عقود يتدخل في شؤوننا على بعد 6 000 ميل تقريباً من شواطئنا. ففي البلدان الستة المجاورة لإيران في الخليج الفارسي، نشرت الولايات المتحدة حوالي 50 000 جندي مع أكثر من 300 طائرة مقاتلة وحاملة طائرات، إضافة إلى عشرات المدمرات والسفن وكذلك أربعة مقر قيادة مركزية لجيشها وسلاحها الجوي والبحري وقواتها الخاصة. ومن بين أكثر من 40 منشأة عسكرية غربية في الشرق الأوسط، هناك 29 منشأة أمريكية. وأدى هذا الحشد الهائل إلى تحويل المنطقة إلى موطن لأعلى تركيز لمنشآت عسكرية أجنبية في العالم.

ولنتحول الآن إلى غليل الولايات المتحدة الذي لا يُروى لتصدير الأسلحة إلى هذه المنطقة وإلى الرغبة المفرطة لدى حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين في استيرادها. فمن خلال استيراد أكثر من 12 في المائة من جميع الأسلحة المصدرة على مستوى العالم، والتي تأتي نسبة 73 في المائة منها من الولايات المتحدة، كانت المملكة العربية السعودية وبفارق كبير أكبر مستورد للأسلحة في العالم خلال الفترة بين عامي 2015 و2019. وينبغي للأعضاء أن يتذكروا فحسب صفقة الأسلحة الأمريكية السعودية التي بلغت قيمتها 110 بلايين دولار في عام 2017، والتي وصفها الرئيس ترامب بأنها "أكبر طلب شراء على الإطلاق". واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة على قائمة الدول الأكثر إنفاقاً عسكرياً في العالم في عام 2018 والمرتبة الخامسة في عام 2019، وخصصت 8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري في عام 2019 - وهو أعلى مستوى في العالم. وحيث أنها تحتل المرتبة الأولى على قائمة الدول الأكثر إنفاقاً عسكرياً في الشرق الأوسط، فإنها تواصل أيضاً تحديث قواتها العسكرية وتوسيعها. ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، فإنها "تمتلك حالياً أكبر مخزون من الأسلحة المتقدمة" بين دول الخليج الفارسي.

فما هو ترتيب إيران؟ لقد انخفض مستوى واردات إيران من الأسلحة بشكل كبير بين عامي 1994 و 2018. ووفقاً لمعهد ستوكهولم، فإن حجم واردات إيران من الأسلحة خلال هذه الفترة كان صغيراً نسبياً مقارنة بالكميات التي استوردتها دول أخرى كثيرة في الشرق الأوسط. وخلال الفترة 2009-2019، احتلت

إيران المرتبة السابعة والخمسين بين الدول المستوردة للأسلحة على الصعيد العالمي. وفي عام 2019، كان الإنفاق العسكري الإيراني أقل بخمس مرات من الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية، وخصصت إيران 2.3 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري، وهو ما يقل بثلاث مرات ونصف عن إنفاق المملكة العربية السعودية.

فما الذي تكشف عنه هذه الحقائق والأرقام؟ وهل تعني ضمناً وجود حتى ذرة تهديد أو خرق للسلام من جانب إيران؟ إنها إن كانت تعني أي شيء، فهي تعني بوضوح أن ثمة اتجاهاً مفرعاً في المنطقة - وهو تدفق طوفان عارم للغاية من الأسلحة المتقدمة، ومعظمها أسلحة من صنع الولايات المتحدة، على بعض دول المنطقة، فضلاً عن الحشد الهائل للقوات الأجنبية المدججة بجميع أنواع الأسلحة الأكثر تطوراً، وهي المصادر الحقيقية لعدم الاستقرار في منطقتنا. ولا تُستخدم الأسلحة المصدرة إلى هذه المنطقة المضطربة لإطالة أمد الموت والدمار في اليمن فحسب، بل أيضاً لتأجيج وإشعال نيران نزاعات أخرى، من العراق وسورية إلى ليبيا.

وبالمثل، فإن القوات الأجنبية، التي تخفي دائماً مهامها الحقيقية تحت ستار شعارات مُطَفَّئة مثل "ضمان حرية الملاحة" و "تعزيز الاستقرار البحري"، ضالعة في طائفة من الأذى الهدامة والتخريبية التي تقوم على الغزو والتدخل في منطقتنا. ولا تستهدف الغزوات وعمليات العلم الزائف وأنشطة التجسس التي ترتكبها القوات الأجنبية، مقترنة بسياسة فرق تسد المعروفة جيداً التي تنتهجها حكوماتها، فحسب الثقة بين الدول الإقليمية، التي تعايشت في سلام على مدى قرون، بل أسفرت أيضاً عن المزيد من انعدام الأمن وعدم الاستقرار في جوارنا.

وبالتالي، فإننا، نحن الدول الإقليمية، ندفع ثمننا باهظاً جداً لهذه السياسات السيئة النية للبلدان الغربية ووجود قواتها في منطقتنا. وأنا أشير تحديداً، في المقام الأول، إلى الخسائر البشرية.

ومن الأمثلة على ذلك غزو الولايات المتحدة غير القانوني للعراق في عام 2003، والذي صورته سياسيوها آنذاك على أنه لا يعدو كونه لعبة فيديو، والذي لا يحزن سياسيوها الحاليون للخسائر في الأرواح التي سببها ولكنهم يندبون فحسب إضاعة أموال أمريكا. فقد خلف غزو الولايات المتحدة للعراق ملايين القتلى والجرحى والمشردين. وبالطبع، لا أحد ينسى الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية بوحشية في أنحاء مختلفة من العراق، بما في ذلك في سجن أبو غريب.

كما أن إيران ضحية رئيسية لوجود القوات الأجنبية. فعلى سبيل المثال، دمرت بحرية الولايات المتحدة في عامي 1987 و1988 ثلاث منصات نفط إيرانية في الخليج الفارسي. ورفضت محكمة العدل الدولية وجود أي "مبرر قانوني لتدمير المنصات" بل إنها وصفته بأنه "انتهاك لحرية التجارة".

وفي عام 1988، استهدفت قوات الولايات المتحدة طائرة مدنية إيرانية فوق الخليج الفارسي، مما أسفر عن مقتل جميع من كانوا على متنها وعددهم 290 شخصاً، بمن فيهم 66 طفلاً - وهي كارثة الطيران الأكثر دموية في عام 1988.

في عام 2011، غزت طائرة تجسس أمريكية بدون طيار المجال الجوي الإيراني وحلقت وهي على عمق 250 كيلومتراً داخل الأراضي الإيرانية، حيث أسرتها إيران. وفي وقت لاحق، طلب رئيس الولايات المتحدة إعادتها، ورفض طلبه.

وفي عام 2019، انتهكت منظومة طائرات أمريكية بدون طيار، أقلعت من إحدى قواعد الولايات المتحدة في دول الخليج الفارسي، المجال الجوي الإيراني وشاركت في عملية تجسس واضحة. وحيث أنها لم تستجب للتحذيرات اللاسلكية المتكررة، فقد تم إسقاطها.

وفي مطلع عام 2020، وفي هجوم إرهابي بأمر مباشر من رئيس الولايات المتحدة، قامت القوات الأمريكية باغتيال اللواء قاسم سليماني ورفاقه في مطار بغداد الدولي بشكل مروع، وتلك هدية حقيقية لداعش. وقد رفضت الأغلبية الساحقة من المحامين الدوليين، بمن فيهم عدد من المكلفين بولايات من الأمم المتحدة، المبررات القانونية التي ساقتها الولايات المتحدة لهذا العمل الإجرامي ووصفته بأنه انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على العديد من التدابير غير القانونية والتخريبية والاستفزازية التي اتخذتها قوات الولايات المتحدة ضد إيران. ومن المفارقات أنه، مع وجود هذا السجل القاتم من العدوان والتدخل والأعمال التخريبية في منطقتنا، تتهم الولايات المتحدة الآن إيران بانتهاج سلوك مزعج للاستقرار في المنطقة. وبشكل الخداع، مثله مثل إدمانها الشديد لفرض جزاءات على الآخرين، أيضا جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وقد اختلقت الولايات المتحدة لسنوات عديدة أزمة مصطنعة بشأن البرنامج النووي الإيراني. لكن إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة جعل تلك الحيلة عديمة الفائدة. إن الولايات المتحدة تصطنع الآن أزمة جديدة في إطار ما يطلق عليه انتشار الأسلحة. لا يوجد أي انتشار للأسلحة من جانب إيران، كما يزعم المسؤولون الأمريكيون زورا. وقد رفضنا بالفعل رفضا قاطعا جميع هذه الادعاءات غير المثبتة التي تخدم مصالحها الذاتية.

وبعد اختبار مواقف المجلس لبضعة أشهر، اقترحت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، في انتهاك واضح للقرار 2231 (2015)، مشروع قرار بشأن حظر الأسلحة المفروض على إيران، قوبل برد فاتر من جانب أعضاء المجلس. وبغية تحقيق هدفها بأي وسيلة، لجأت الولايات المتحدة أيضا إلى أساليب مخادعة، مثل اختصار مشروع قرارها من 13 صفحة إلى أربع فقرات قصيرة بدون أي تغييرات في طبيعته والهدف المقصود منه، لتوضيح مرونتها الظاهرية. وبالمثل، لخلق فوضى وارتباك قانونيين، ذكرت أيضا في مشروع قرارها الثاني بستة قرارات للمجلس، جميعها أنهيت قبل خمس سنوات تقريبا.

وحتت الولايات المتحدة المجلس خلال هذا الأسبوع، على التصويت على الصيغة الثانية لمشروع القرار، رغم علمها مسبقا أنه لن يحظى بتأييد داخل المجلس. والسؤال هو: لماذا تلجأ إلى مثل هذه الممارسة؟ لأن الولايات المتحدة، استناداً إلى حساباتها الخاطئة، تريد استخدامه كذريعة لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في وأد خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الأبد من خلال آلية إعادة فرض الجزاءات، في حين أن الولايات المتحدة، بصفتها طرفا غير مشارك في خطة العمل الشاملة المشتركة، ليست مؤهلة لتفعيل تلك الآلية.

وهنا، يجب على المجلس، باعتباره الضامن لقراراته، أن يتصرف بمسؤولية وحزم وأن يثبت أنه قادر ومستعد لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة التي أقرها، وأن يحمي القرار 2231 (2015)، الذي اتخذته بالإجماع، وأن يضمن سلطته ومصداقيته.

وكما أوضحنا، فإن الجدول الزمني لإزالة القيود المفروضة على الأسلحة في القرار 2231 (2015) هو جزء لا يتجزأ من الحل الوسط الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس، مما أتاح التوصل إلى اتفاق

نهائي بشأن الحزمة الشاملة لخطّة العمل الشاملة المشتركة وذلك القرار. ويحث القرار صراحة على "تنفيذه بصورة تامة وفقاً للجدول الزمني". وبالتالي فإن أي محاولة لتغيير الجدول الزمني المتفق عليه أو تعديله تعدّ تقويضاً للقرار 2231 (2015) برمته.

يجب ألا يسمح المجلس بإساءة استخدام عمله والتلاعب به، كما فعل في الماضي عندما كان المجلس غير فعال في منع عدوان صدام على إيران واستخدام الأسلحة الكيميائية ضد الإيرانيين والعراقيين. وكما سبق أن ذكرنا، فإن فرض أي جزاءات أو قيود على إيران من قبل مجلس الأمن سوف تواجهه إيران بشدة، وخياراتنا غير محدودة. وسوف تتحمل الولايات المتحدة وأي كيان آخر يساعدها أو يسكت عن سلوكها غير القانوني المسؤولية الكاملة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه لا يمكن لأحد أن ينكر الاتجاه المقلق الحالي المتمثل في التراجع عن تعددية الأطراف القائمة على القواعد إلى الأحادية القائمة على القوة. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يسمح بالتسامح مع سياسة لي الذراع في عصرنا بعد الآن.

فلنكن منصفين وعادلين. تاريخياً، لم يخدم الاسترضاء أبداً المصالح المشتركة للبشرية. بل على العكس، إنه لم يؤد سوى إلى زيادة تشجيع تسلط القوى. وفي هذا الوقت المضطرب، تقع على عاتق جميع الدول، ولا سيما أعضاء المجلس، مسؤولية أخلاقية تتعلق بالقيام بكل ما في وسعها لاستعادة الثقة بالقيم والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. نحن مدينون بذلك لأنفسنا وللأجيال المقبلة، التي سيتعين عليها أن تتعايش مع عواقب عملنا وتفاعسنا.